

اقتصاديون يدعون إلى موقف موحد لمواجهة مقترح الاحتلال إقامة جزيرة صناعية قبالة غزة



04 ديسمبر 2019 - 09:50

حذر اقتصاديون من خطورة عدم اتخاذ موقف فلسطيني موحد تجاه رفض المقترح الإسرائيلي المتعلق بدراسة إمكانية إقامة جزيرة اصطناعية قبالة سواحل قطاع غزة وإنشاء مطار وميناء على أرضها بتمويل دولي، مؤكدين أهمية حشد الجهود الرامية لتحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في قطاع غزة بعيداً عن أي مشاريع إسرائيلية تستهدف ترسيخ الفصل الاقتصادي والجغرافي بين القطاع والضفة.

واعتبر أستاذ العلوم المالية والاقتصادية في الجامعة العربية الأميركية د. نصر عبد الكريم أن المقترح المذكور يتخذ في طابعه الخارجي صبغة اقتصادية مغرية، إلا أن الحالة الفلسطينية تجعل من الصعب التعامل معه وفق هذا المقياس بعيداً عن الاعتبارات السياسية والمخططات الإسرائيلية الهادفة لتعزيز الفصل بين الضفة والقطاع.

وأكّد عبد الكريم في سياق أحاديث منفصلة أجرتها "الأيام" مع عدد من الخبراء والباحثين الاقتصاديين أنه ما لم يتم تحقيق الوحدة الجغرافية والسيادية والسياسية وتجديد الشرعيات لن يكون بالإمكان النظر إلى هذا المقترح الرامي لأخذ قطاع غزة في اتجاه يعمق الانقسام ويمهد للانفصال النهائي بين الضفة وغزة.

وقال، "هذا المقترح الذي يبدو ظاهراً اقتصادياً يعبر عن التخطيط النهائي نحو تنفيذ صفقة القرن وإن كان يشكل استمراراً لطروحات سابقة وبالتالي تجديد طرحه، اليوم، يأتي ضمن محاولة ليكون أقرب إلى التصديق عقب ما مرت به غزة مؤخراً من تصعيد وإعلان عن إنشاء المستشفى الأميركي وتجميد لمسيرات العودة".

وطالب عبد الكريم بالتعامل مع هذا المقترح بحذر شديد لما يشكله من مساس خطير بالمشروع الوطني، وبالتالي فإن إفشاله وإحباط تمريره يعتمد بالدرجة الأولى على أن تتخذ القيادة الفلسطينية موقفاً واضحاً لرفض كافة المحاولات التي تمس بوحدة الضفة والقطاع.

وشدد على ضرورة النظر في إعادة اندماج بين اقتصادي الضفة وغزة وأن تخرج حكومة الأمر الواقع في غزة بموقف واضح تجاه هذا الإعلان، انطلاقاً من أن المشاريع المطروحة من طرف واحد تستهدف تعميق الانقسام، لذا لا بد من تهيئة الأجواء وقطع الطريق على مشاريع اقتصادية تهدد المشروع الوطني لاسيما وأن السلطة الوطنية تعد الجهة المسؤولة عن القطاع.

من جهته، لفت مدير الأبحاث في معهد السياسات والبحوث الاقتصادية "ماس" د. سمير عبد الله إلى أن المقترح جاء في إطار مخطط إسرائيلي يهدف لإنهاء وضع قطاع غزة بما يعود بالنفع على الاحتلال وحماية حدوده مع القطاع ويبقى في ذات الوقت الوضع الفلسطيني في مأزق الانقسام والضعف.

واتهم عبدالله الجانبي الإسرائيلي بممارسة الكذب على المجتمع الدولي كي يبدو في دور المبادر والراغب في انهاء المعاناة الاقتصادية والإنسانية لقطاع غزة.

وقال، "هذا مخطط لإنهاء مشروع الدولة الفلسطينية، وذلك ضمن مشروع يحمل الطابع الاقتصادي ويمهد في ذات الوقت للانفصال السياسي والاقتصادي بين الضفة والقطاع".

وحذر عبدالله من خطورة التعاطي مع هذا المشروع وعدم اتخاذ موقف حازم من قبل السلطة لنسف هذا المقترح الذي تزامن طرحه مع المقترحات الاخيرة المتعلقة بفتح فرص العمل لعدد من عمال القطاع داخل المناطق الواقعة على شريط القطاع ضمن ما سمي مؤخراً مشاريع انشاء مناطق صناعية على حدود القطاع خاضعة للسيطرة الإسرائيلية.

بدوره، نوه الباحث الاقتصادي د. أسامة نوفل الى ان فكرة المقترح المذكور ليست جديدة وأنها طرحت عدة مرات لاسيما عقب ما يشنه الاحتلال من حروب وعدوان على القطاع وذلك في اطار محاولات الاحتلال لتجميل صورته أمام العالم والظهور بمظهر من يحاول تخفيف الحصار ومن ثم يتراجع عن مشاريعه.

ووصف نوفل المقترح ببالون اختبار، مؤكداً أن حكومة الاحتلال غير معنية برفع الحصار عن القطاع وأنها توجه بذلك رسائل للمجتمع الدولي وتقدم له مقترحات وذلك على غرار الخطة التي اقترحتها قبل عامين وزير النقل والمواصلات الإسرائيلي بإنشاء ميناء على شواطئ جزيرة قبرص ولم يتم تنفيذها أو طرحها مجدداً.

وقال نوفل، "استبعد امكانية تنفيذ حكومة الاحتلال لهذا المقترح، مشدداً على أنه من الاجدر بتلك الحكومة أن تطرح ما هو ممكن تنفيذه كفتح المعابر وادخال المنتجات التي تسميها بذات الاستخدام المزوج والسماح بحرية الاستيراد والتصدير من والى القطاع وليست إقامة جزر صناعية".

وكان وزير جيش الاحتلال نفتالي بينيت أمر كبار قادة جيشه بدراسة مقترح إقامة جزيرة اصطناعية قبالة سواحل قطاع غزة، حيث كشفت قناة 12 العبرية النقاب عن أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتياهو أعطى الضوء الأخضر لبينيت من أجل دراسة هذا المقترح المتوقع بحسب القناة ذاتها أن يحظى خلال ثمانية أسابيع بتعديلات وموافقة كاملة من كبار قادة جيش الاحتلال.